

# مسقط تراهن على تحفيز استثمارات قطاع التعليم العالي

## استقبال طلبات لإنشاء فروع لمؤسسات أكاديمية عالمية في المنطقة الاقتصادية بالدقم

تسرّع سلطنة عمان من جهودها لتحفيز الاستثمارات في قطاع التعليم العالي واستقطاب الجامعات العالمية حيث أفضت الحوافز والتسهيلات إلى استقبال طلبات للاستثمار بالمنطقة الاقتصادية بالدقم عبر إنشاء فروع لمؤسسات أكاديمية عالمية ما يدعم «رؤية عُمان 2040» نحو تعليم عال وشامل يعزز تنويع الاقتصاد.

المئة من المساحة المخصصة للمؤسسة التعليمية بهدف إقامة مشاريع خدمية مساندة للعملية التعليمية وفتح أنشطة تتعلق بالبحث العلمي والإنتاج الصناعي، مؤكداً أن هناك تعاوناً وتنسيقاً دائماً بين الوزارة والجهات المعنية لضمان حصول المؤسسات التعليمية الخاصة على كافة التسهيلات وتذليل مختلف التحديات التي قد تواجهها.

وأشار إلى أن «كل تلك التسهيلات والامتيازات أسهمت في رفع جودة التعليم والخدمات المقدمة بتلك المؤسسات وتوفير مختلف المرافق التعليمية والخدمية والبحثية وتزويدها بأحدث المعدات والأجهزة إلى جانب الإسهام في إنشاء المرافق غير الصافية كالملاعب الرياضية مما انعكس بشكل إيجابي على التطور والتحديث المستمر في هذا القطاع الذي يرفد سوق العمل والمجتمع ككل بالكوادر والكفاءات في مختلف التخصصات».

وأشار المسؤول إلى أن بعض المستثمرين تقدموا بطلبات لإنشاء فروع لبعض المؤسسات العالمية ذات السمعة الأكاديمية العريقة في السلطنة، مؤكداً أن الوزارة تتابع حالياً طلبات المستثمرين الراغبين في الاستثمار بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حيث يوجد قرار بإنشاء مؤسسة تعليم عال خاصة في تلك المنطقة لتقديم خدماتها المختلفة.

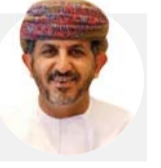
وأشار إلى أن الوزارة تحرص على ضمان التعليم والخدمات المقدمة بتلك المؤسسات من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات المعمول بها

مسقط - وجهت سلطنة عمان أنظارها نحو تحفيز الاستثمارات في قطاع التعليم العالي بتوفير حوافز ضريبية وجمركية لفائدة الطلبة واستقطاب المؤسسات التعليمية العالمية خصوصاً في المنطقة الاقتصادية بالدقم أين ستقام مؤسسة تعليم عال ضخمة.

وقال بخيت بن أحمد المهري وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إن الحكومة تسعى إلى توفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار في قطاع التعليم العالي إدراكاً منها لأهمية دور مؤسسات التعليم العالي الخاصة في التنمية عبر تقديم مجموعة من المحفزات تحقيقاً لأهداف «رؤية عُمان 2040» نحو تعليم عال وشامل يقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنية منافسة.

بخيت المهري

نسعى لتوفير المناخ الاستثماري الجاذب في قطاع التعليم العالي



ونسببت وكالة الأنباء الرسمية العمانية للمسؤول قوله إن أوجه الدعم المقدم لتلك المؤسسات تتمثل في توفير الأراضي المناسبة للمؤسسات لإقامة مبانيها الدائمة وفق ضوابط محددة لاستثمار تلك الأراضي ومنح الجامعات الخاصة ما يعادل 50 في المئة من رأس مال المؤسسة المدفوع بحد أقصى 3 مليون ريال عماني (حوالي 7.79 مليون دولار).

ولفت الوكيل بوزارة التعليم العالي إلى الإعفاءات الجمركية والضريبية المختلفة حيث يتم إرسال الألاف من الطلبة من مخرجات التعليم العام للدراسة في الجامعات والكليات الخاصة سنوياً.

وأضاف أنه «تمت إتاحة المجال لمؤسسات التعليم العالي الخاصة لإقامة بعض الاستثمارات والأنشطة التجارية في الأرض الممنوحة لها بما نسبته 15 في



### الاستثمار في التعليم يعزز من تنوع الاقتصاد

والمعارف المطلوبة، حيث أسهمت مؤسسات التعليم العالي الخاصة في توفير فرص التعليم العالي مختلف شرائح المجتمع وعملت على رفد سوق العمل بمخرجات ذات كفاءة في مختلف مجالات العلم والمعرفة إضافة إلى تهيئة الشباب لفتح مشاريعهم الخاصة من خلال تقديم برامج معززة وداعمة لذلك.

ووضح بخيت بن أحمد المهري أن إتاحة فرص التعليم الجامعي انعكس إيجاباً على خطط التنمية وزيادة مستوى حملة المؤهلات الجامعية والتخصصية في المجتمع وعلى الجوانب الاجتماعية والأسرية وعلى صعيد الفرد والمجتمع.

وتابع المسؤول أن الزيارات الميدانية تعتبر إحدى أهم الوسائل التي تعتمد عليها الوزارة في تقييم جودة مرافق وخدمات وإجراءات مؤسسات التعليم العالي الخاصة، مشيراً إلى أن تلك الزيارات تتمثل في زيارات أقسام ومرافق مؤسسات التعليم العالي الخاصة وزيارات متابعة السكنات الطلابية.

وأكد وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار للتعليم العالي أن الوزارة ومؤسسات التعليم العالي الخاصة والقطاعات المختلفة تعمل على تقديم برامج أكاديمية تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

وفي ما يخص الرسوم الدراسية، أشار سعادته إلى أنه تم السماح للمؤسسات بزيادة رسومها الدراسية بنسبة لا تتجاوز 2 في المئة سنوياً ولا يحق للمؤسسات رفع رسومها الدراسية إلا بعد تقديم طلب متكامل مشفوع بمبررات الطلب ويتم إخضاعه للدراسة بحسب المعايير الموضوعية.

وأضاف أن الوزارة تعمل على متابعة مرافق ومباني مؤسسات التعليم العالي الخاصة حيث أصدرت دليلاً للمواصفات الفنية للمباني والمرافق الجامعية التي ينبغي على مؤسسات التعليم العالي الخاصة مراعاتها عند تصميم وإنشاء مبانيها، وتقوم الوزارة بدراسة مخططات وخرائط مباني هذه المؤسسات.

عبر تقييم ومراجعة طلبات البرامج الأكاديمية وفق معايير رصينة من قبل مقيمين خارجيين متخصصين بهدف منح الترخيص للبرامج التي تطرحها تلك المؤسسات ومتابعة المؤسسات في طرح البرامج الأكاديمية التي تم ترخيصها وتقييم مدى توفر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لطرح البرامج.

وقال سعادته إنه يشترط للحصول على موافقة الوزارة المسبق عند تعديل الخطط الأكاديمية للبرامج المقدمة وكل ما يتعلق بها كشروط القبول ومتطلبات التخرج وتعيين الأكاديميين إضافة إلى المصادقة على شهادات التخرج بهدف تدقيق التزام المؤسسات بالانظمة واللوائح والإجراءات المعمول بها.

## مصر تسعى لتوسعة الجزء الجنوبي من قناة السويس

القاهرة - بدأت هيئة قناة السويس في بحث توسعة الجزء الجنوبي لقناة السويس لمنع تكرار حوادث جنوح وعلق السفن في الممر المائي الذي علقت فيه سفينة إيفر غيفن في وقت سابق.

وقال رئيس هيئة قناة السويس المصرية أسامة ربيع الثلاثاء إن «الهيئة تبحث توسعة الجزء الجنوبي من الممر المائي الذي علقت به سفينة الحاويات إيفر غيفن».

وأضاف ربيع في مقابلة مع رويترز أن الهيئة تبحث أيضاً شراء رافعات يمكنها تفريغ شحنتها على ارتفاعات تصل إلى 52 متراً.

وقال «إجراءنا سليمة وموجودة، نحن نقوم بالتزود وسنعمل على تحسين الخدمات».

وكانت السفينة إيفر غيفن البالغ طولها 400 متر قد جنحت بعرض القناة في الجزء الجنوبي من الممر المائي وسط رياح قوية يوم 23 مارس.

وظلت السفينة عالقة حوالي ستة أيام فمكنت المئات من السفن من العبور وأضررت كثيراً بحركة التجارة والملاحة العالمية.

وبعد تعويمها، نُقلت السفينة إلى بحيرة تفصل بين قطاعي القناة حيث تجري هيئة قناة السويس تحقيقات في ما حدث.

وأشار ربيع إلى فصل أجهزة التسجيل بالسفينة وتسليمها إلى لجنة تحقيق قالت إن السفينة ستستأنف طريقها بمجرد استكمال الإجراءات.

وقال «سيكون ذلك في غضون يومين أو ثلاثة لن يتأخر».

وقالت الهيئة إنها ستواصل السماح بمرور السفن بحجم السفينة إيفر غيفن

وأنها تعزز قدرتها على التعامل مع المشكلات في المستقبل.

وقال ربيع «سنحاول إحضار قاطرتين تكون قوة الشد لديهما فوق 200 طن، 250، 280 على حسب».

وخلف جنوح السفينة أضراراً كبيرة على حركة الملاحة حيث ارتفعت أسعار الشحن على متن ناقلات النفط إلى ما يقرب من مثليها بعد أن توقفت حركة السفن وتعتلت سلاسل الإمداد، مهددة بتأخير باهظ التكلفة لشركات تعاني من قيود كوفيد - 19.

أسامة ربيع  
بحث شراء رافعات لتفريغ شحنتها على ارتفاعات بنحو 52 متراً

ووفق البيانات السويس ما بين 12 مليوناً إلى 14 مليون دولار في شكل إيرادات ورسوم عبور وفق حركة الملاحة البحرية طيلة أسبوع علق السفينة، بحسب تصريحات لرئيس هيئة قناة السويس أسامة ربيع.

ووفق البيانات الرسمية الصادرة عن هيئة قناة السويس، يعبر القناة قرابة 24 في المئة من إجمالي تجارة الحاويات العالمية، فيما تستوعب القناة نسبة 100 في المئة من تجارة الحاويات المارة بين آسيا وأوروبا.

ويعبر القناة حوالي 50 سفينة يومياً، ويتراوح معدل عدد السفن المارة فيها سنوياً بين 17 ألفاً وحوالي 19 ألف سفينة، وتجاوز عدد السفن المارة فيها 21 ألفاً و400 سفينة في العام 2008، بإجمالي حمولة اقتربت من مليار طن.

## صندوق الثروة الكويتي يتوصل لاتفاق للحصول على أرباح مؤسسة البترول

### محاولة لإيجاد هوامش سيولة لتغطية عجز الموازنة

دولار) مستحقة منذ سنوات كتوزيعات أرباح لصندوق الاحتياطي العام، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار وهو أحد الصناديق السيادية.

وقال المصدر «الاتفاقية لم توقع بعد.. هناك تفاهم معين تم التوصل إليه بين مؤسسة البترول الكويتية والهيئة العامة للاستثمار، إنه عبارة عن توصيات لا بد من موافقة وزير المالية والنقط عليها».

ولم يحدد المصدر إطاراً زمنياً، لكنه قال «الكثير من التفاصيل سيتم الكشف عنها قريباً عندما يتم التوقيع على الاتفاق. هناك مفاوضات (مازالت جارية) والشروط ليست نهائية».

وقالت صحيفة الرأي الكويتية إن مؤسسة البترول والهيئة العامة للاستثمار توصلتا لاتفاق مبدئي يقضي بتحويل الأرباح المحتجزة إلى الخزينة العامة ضمن جدول زمني يمتد 15 عاماً، كاشفة أن قيمة هذه الأرباح تبلغ حالياً نحو 7.75 مليار دينار.

وقال المصدر إن مؤسسة البترول الكويتية لديها التزامات لا بد من الوفاء بها «ولا نريد أن يتم التأخير على موقف المؤسسة (المالي)»، لاسيما أن كثيراً من هذه الأرباح استثمرتها المؤسسة في مشاريع.

وتواجه الدولة الخليجية الغنية بالنفط، التي تضررت بشدة جراء هبوط أسعار الخام وتداعيات جائحة كوفيد - 19، مخاطر تتعلق بالسيولة في الأمد القريب ترجع إلى حد كبير إلى عدم

20 مليار دولار قيمة أرباح مؤسسة البترول التي يستهدف الصندوق السيادي الحصول عليها

ويرى مراقبون أن الحكومة أمام تحديات غير مسبقة، حيث يتعين عليها التصرف في الأجل الضيق لإيجاد حل لأزمة السيولة غير أن الرافض البرلماني والجدل الشعبي يطيلان عمر الأزمة وتقلص هوامش التحرك.

ويرى خبراء أن عدم موافقة البرلمان على قانون السحب من صندوق الأجيال قد يزيد الجسود التشريعي الكويتي بشأن الموافقة على قانون الدين العام وتقلص هوامش التحرك.

وتوصل صندوق الثروة الكويتي السيادي إلى اتفاق مبدئي مع مؤسسة البترول للحصول على أرباحها، في ظل رفض البرلمان لقانون الدين العام وللأرباح المحتجزة بصندوق الأجيال.

يقضي بأن تقوم المؤسسة بسداد مستحقات تزيد على 20 مليار دولار من الأرباح المترتبة لديها للهيئة.

وقال المصدر، الذي طلب عدم نشر اسمه لرويترز، إن الاتفاق «لن يحل مشكلة تمويل ميزانية الكويت. مازالت الحكومة بحاجة إلى الوصول لاتفاق مع مجلس الأمة بشأن كيفية تمويل عجز الميزانية».

ولدى مؤسسة البترول الكويتية نحو 7 مليارات دينار (23.14 مليار

توصل صندوق الثروة السيادي الكويتي إلى اتفاق مبدئي مع مؤسسة البترول بشأن قيام المؤسسة بسداد مستحقات من أرباحها المترتبة للصندوق، في محاولة لإيجاد هوامش سيولة لتغطية العجز في الموازنة في ظل رفض البرلمان لقانون الدين العام وللأرباح المحتجزة بصندوق الأجيال.

الكويت - وجد صندوق الثروة السيادي الكويتي أرضية توافق مع مؤسسة البترول الكويتية تقوم بموجبها الأخيرة بسداد مبلغ مالي من أرباحها، في ظل البحث عن منافذ مالية لتخفيف أزمة السيولة الحادة لاسيما في ظل تعثر قانون الدين العام.

وقال مصدر حكومي إن اتفاقاً مبدئياً تم التوصل إليه بين مؤسسة البترول الكويتية والهيئة العامة للاستثمار



أموال قليلة ونفقات كثيرة